

هل قضى الحوثيون على دور القبيلة «المحوري» في اليمن؟

فيم تمثل انحسار دور القبائل «المحوري»، بعد سيطرة ميليشيا الحوثي على عدد من المحافظات اليمنية؟

الأمناء / إرم نيوز - أشرف خليضة :

انحسر دور القبائل اليمنية «المحوري»، خلال العقد الأخير من تاريخ اليمن الحديث الممتد لأكثر من 60 عاماً، بعد سيطرة ميليشيات الحوثيين على المدنيين والمؤسسات، بدعم من إيران، من خلال العمل على إضعاف دور المؤسسة القبلية، وإحلال ما يسمى بـ«سلالة الإمامة» محلها، وفق خبراء يمنيين.

وتشكل القبائل في اليمن الغالبية العظمى من النسيج المجتمعي في عموم أنحاء البلاد، وتقدر بعض الدراسات البحثية أن نحو أكثر من 80% من التعداد السكاني لليمن هم مجتمعات قبلية، ما حوّل لها لعب دور هام واستراتيجي في التأثير على مجريات الأحداث السياسية.

حضور ثم انحسار لدور القبائل :

فمنذ إعلان الجمهوريتين في الشمال والجنوب بعد ثورتي سبتمبر/أيلول 1962، ونوفمبر/ تشرين الثاني 1967، على التوالي، مروراً بإعلان الوحدة اليمنية عام 1990، وإلى وقت انقلاب ميليشيا الحوثي في 2014، كان للقبيلة، حضور بارز ومحوري في تشكيل النظام السياسي للبلاد، إلا أن ذلك انحسر بشكل كبير خلال العقد الأخير من تاريخ اليمن الحديث الممتد لأكثر من 60 عاماً.

أسباب حرص الحوثيين على توظيف القبائل في الصراع :

وفي هذا الصدد، يقول المحلل السياسي فؤاد مسعد: «المتابع لما يجري في اليمن، يلاحظ أن دور القبائل اليمنية انحسر كثيراً في السنوات الأخيرة بعد سيطرة الحوثيين، رغم أن هذه القبائل كان لها قبل ذلك، دور بارز وحضور فاعل في المشهد السياسي والاجتماعي اليمني». و«السبب في ذلك يرجع إلى أن أعلنوا حرباً شاملة ضد المجتمع اليمني بشكل عام، والقبائل



- ما أسباب هذا الانحسار رغم أنه كان لقبائل اليمن حضور فاعل في المشهد السياسي والاجتماعي؟

لكن الحوثيين عندما سيطروا على بعض المناطق والمحافظات، سارعوا للقضاء على حلفائهم». وبدوره، اتفق الصحفي عبدالباسط الشجاع، مع سلفه في وجهات النظر، إذ قال: «القبائل اليمنية، تركيبة أساسية من تركيبات البنية الاجتماعية لليمن، وليست بمعزل عن الانهيار المستمر للدولة والبلد طوال عقد كامل، فبعد سقوط الدولة على يد الحوثيين تعرضت القبائل لهزات عنيفة، ولم تكن موحدة في موقفها من الحوثيين منذ بداية الحرب».

وتابع الشجاع: «ففي البداية، دعمت بعض القبائل الحوثيين، بينما عارضتهم أخرى، ومع مرور الوقت، تغيرت مواقف بعض القبائل، إذ واجهت ممارسات تعسفية من قبل الحوثيين، وبدأت بعض القبائل في مقاومة الحوثيين، بينما

جزء من المجتمع، فالمجتمع بصفة عامة لم يعد له أي دور في الوضع الراهن»، وفق مسعد. وأضاف مسعد، لـ«إرم نيوز»: «كون الحوثيين يعتقدون، أن بقاء الشعب محتفظ بقوته وتماسكه، سيؤدي في يوم من الأيام للثورة عليهم؛ لذا نجد أنهم يعملون جاهدين لتفكيك أي قوة داخل المجتمع، ويسعون لتمزيق القوى السياسية والاجتماعية والمكونات المختلفة، حتى لا يكون هناك صوت قوي يعارض المشروع الحوثي الإيراني». ولفت إلى أنه «مشروع يقوم على ارتكاب الجرائم، وتهديد دول الجوار وحركة الملاحة الدولية».

وذكر مسعد: «رغم أن بعض شيوخ القبائل تواطؤوا مع المشروع الحوثي في بداية الأمر،

انضمت أخرى إلى جانب الشرعية اليمنية، وشكلت مقاومة شعبية لمواجهة الجماعة».

تحشيد لإعادة هندسة القبائل :

ويرى الشجاع، خلال حديثه لـ«إرم نيوز»، أن «ميليشيا الحوثي، حرصت ومنذ اليوم الأول الذي فرضت فيه سيطرتها، على تحشيد الطاقات والإمكانات الهائلة، لإعادة هندسة القبائل وضمان السيطرة عليها وإخضاعها لمشروعها».

وأضاف: «جماعة الحوثي استغلت الانقسامات الطائفية والمذهبية في اليمن، لتوظيف بعض القبائل في صراعاتهم، مما أدى إلى تشتت القبائل وتقويض وحدتها».

وأردف الشجاع: «كما قدمت وعوداً مغرية للقبائل، مثل توزيع الأراضي والمناصب، مما جذب بعض القبائل للتعاون معهم».

ومضى بقوله: «كما استخدم الحوثيون، القوة العسكرية والإكراه، لإجبار بعض القبائل على الانصياع لأوامرهم، ما أضعف قدرة القبائل على المقاومة، بالإضافة إلى استغلال الإعلام والتعبئة بشكل مكثف، لتشويه صورة خصومهم وتبرير أفعالهم، ما أثر على الرأي العام القبلي».

جائحة الإمامة :

ومن جانبه، قال الباحث السياسي يحيى الثلايا: «القبيلة كغيرها، حلت بها جائحة الإمامة، واستهدفتها»، لافتاً إلى أن «السلالة الإمامية، ثار وحقد لا يزول مع كل ما هو يمني»، على حد تعبيره.

وأوضح الثلايا، في ثانيا حديثه لـ«إرم نيوز»: «الإمامة طيلة تاريخها، ترى نفسها عدواً لكل أشكال العمل الجماعي؛ كونها تراه خطراً، ولا فرق لديها بين نقابة، أو حزب، أو دولة، أو قبيلة». ومع ذلك، يرى الثلايا، أن «الحالة الراهنة للمجتمع، لا يمكن استمرارها طويلاً، وفي مقدمته القبيلة التي لا يمكنها الصمت للأبد».

حكومة صنعاء الجديدة.. سيطرة سلالية على الوزارات الفكرية والإيرادية

الأمناء / نيوزيمن :

كما ساعدت هذه التغييرات ميليشيات الحوثي على إلغاء قطاع التأمينات للتغطية على نهجها لأكثر من مليار دولار من أرصدة المؤسسة العامة للتأمينات التي كانت مخصصة رواتب المتقاعدين.

بقاء الأمن والجيش على حاله:

ولم تجر الميليشيات الحوثية أي تغييرات في القطاع الأمني والعسكري، وأبقت على نفس التشكيل السابق لقطاع الأمن والجيش، حيث ظل جلال الرويشان نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن ومحمد العاطفي وزيراً للدفاع وعبدالكريم الحوثي وزيراً للدفاع الداخلي.

ويعتقد أن الميليشيات تعمدت عدم المساس بقطاع الأمن والجيش خشية حدوث اضطرابات تعرقل خططها التصعيدية باتجاه الخارج والقمعية باتجاه الداخل.

قطاع التعليم بقبضة أخطر القيادات:

أما قطاع التعليم الأساسي والمهني والأكاديمي، فشهد تغييراً جذرياً مكثها

والأسواق السوداء إلى جانب ما يتم نهبه من المال العام. ويعتقد أن ضعف خبرة الصعدي بهذا القطاع يعني أنه سيكون تحت إدارة يحيى بدر الدين الحوثي شقيق زعيم الجماعة الذي كان يشغل حقيبة التربية والتعليم في الحكومة السابقة ومهندس مشروع تحريف المنهج الدراسي وتثبيت المحاضرات الطائفية لمنظري الجماعة كمواد أساسية يعتمد عليها في تحديد الناجحين والراسبين.

الإعلام تحكمه السلالية:

كما بقي قطاع الإعلام تحت سيطرة السلاليين حيث جرى استبدال ضيف الله الشامي، بالسلالي هاشم أحمد عبدالرحمن شرف الدين الذي كان يشغل منصب نائب وزير الإعلام في الحكومة السابقة وهو نجل القيادي الحوثي الدكتور أحمد شرف الدين الذي اغتيل خلال أعمال مؤتمر الحوار الوطني في صنعاء في ظروف غامضة.

السلاليون يسيطرون على الإيرادات:

وبالنسبة للقطاعات الإيرادية، فقد جاءت التعيينات سلالية هاشمية بشكل شبه كامل، حيث جرى تعيين القيادي محمد حسن اسماعيل المداني أحد تلاميذ مؤسس الجماعة، نائباً لرئيس الوزراء، وزير الإدارة والتنمية المحلية والريفية، ما يعني سيطرته على السلطات المحلية وإيراداتها.

كما تم تعيين عبدالجبار أحمد محمد محمد الجرموزي المطهر وزير المالية، وهو حفيد الإمام المطهر ومن القيادات السلالية العميقة.

كما عينت الميليشيات القيادي المخلص لها محمد عياش محمد قحيم الذي كان محافظ الحوثيين على المدينة واحد المشاركين بتحويلها إلى قاعدة إيرانية متكاملة، بمنصب وزير النقل والأشغال العامة بعد دمج الوزارتين، لتسيطر على إيرادات قطاع النقل من مطارات وشركات طيران وسفن وموانئ، إلى جانب استحواذ الجماعة على العائدات المخصصة لصندوق صيانة الطرق.

واوكلت للهاشمي عبدالله عبدالعزیز عبدالرحمن الأمير حقيبة وزارة النفط والمعادن، والقيادي المنتمي إلى محافظة عمران خالد حسين صالح الحوالي حقيبة وزير الخدمة المدنية والتطوير الإداري.



من وضع هذا القطاع تحت قيادة أخطر قياداته السلالية واستبعاد القيادات المدنية المنتمة لجناح حزب المؤتمر في صنعاء.

فالتغيير في هذا القطاع، تضمن دمج ثلاث وزارات هي (التربية والتعليم، التعليم الفني والمهني، التعليم العالي والبحث العلمي) بوزارة واحدة أطلق عليها وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي، وتعيين قيادي حوثي لا علاقة له بالتعليم يدعى حسن عبدالله يحيى الصعدي عليها.

ويعتبر حسن الصعدي من القيادات المقربة جدا من زعيم الميليشيات عبدالمالك الحوثي، الذي أوكل إليه مسؤولية إدارة أموال الجماعة والتحكم بمصادر دخلها التي تشمل الجبايات والاتاوات والتهرب

سجلت حكومة صنعاء، غير المعترف بها دولياً، التي أعلنت ميليشيا الحوثي الإرهابية تشكيلتها أمس الاثنين، سيطرة سلالية هاشمية على أهم الوزارات الفكرية والإيرادية.

فالحكومة التي أعلنت عقب يومين من صدور قرار تكليف أحمد غالب ناصر الرهوي بتشكيلها، ضمت 22 عضواً منهم رئيسها وثلاثة نواب، في وقت قلصت فيه عدد الوزارات حيث دمجت 8 وزارات ملغية مع سبع وزارات.

إلغاء الأوقاف والتأمينات:

كما قامت الميليشيات بتغيير مسميات بعض الوزارات بما يتناسب مع مشروع «حوثنة الدولة» الذي دشنته عقب اجتياحها صنعاء في 21 سبتمبر 2014. وسمحت عملياً الدمج والتغيير للميليشيات بتمكين الهاشميين من الوزارات الفكرية والإيرادية والغاء وزارة الأوقاف والإرشاد ليقبى هذا القطاع بشكل رسمي تحت سيطرة القيادي الديني المنتسب عبدالمجيد عبدالرحمن الحوثي، المقرب من زعيم الجماعة عبدالمالك الحوثي.